الأمم المتحدة

E/2005/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 April 2005
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

لمحة عامة عن التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥: "التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا"**

موجز

التقرير الحالي مبني على التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ٢٠٠٥، الذي يشير إلى حدوث نمو في الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو أعلى معدل نمو له طيلة عقد من الزمان تقريبا، فقد ارتفع من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣. وقد ساهم في هذه النتيجة الإيجابية ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بما فيها النفط، والإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، وتحسن الأداء الزراعي مع تحسن الوضع السياسي في العديد من البلدان، كما ترافق ذلك مع زيادة الدعم من قبل المانحين في شكل معونة وتخفيف للديون. ولكن، نظرا لأهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لأفريقيا، فإن النمو البطيء نسبيا في الاتحاد الأوروبي ربما يكون قد أعاق أداء النمو الإجمالي بالقارة الأفريقية.

* E/2005/100.

** سيقدم إلى مؤتمر الوزراء، ٢٠٠٥: يستقى من التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥: "التصدي لتحديات البطالة والفقر في أفريقيا"

110505 110505 05-31723 (A)
0531723

لقد انتعشت المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا من مستوى منخفض قدره ١٥,٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى مستوى مرتفع جديد قدره ٢٦,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. وكان العامل المحرك لهذا الانتعاش إلى حد بعيد هو تخفيف الديون الذي تحقق من خلال مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. ويرجع الفضل في توفير الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية ككل، وكذلك في توفير حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٢ بليون دولار إلى ١٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، ويقدر أن ترتفع إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤. غير أن التوجه في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز إقليميا، أي في شمال أفريقيا، وقطاعيا، أي في قطاع الصناعات الاستخراجية.

وبرغم الأداء الإيجابي للنمو في أفريقيا في عام ٢٠٠٤، والنسبة المسقطة لنموها في عام ٢٠٠٥، وهي ٥ في المائة، فإن المدخرات والاستثمارات ظلت منخفضة و لم تكد تتجاوز ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. وأي تباطؤ في الاقتصاد العالمي قد تكون له آثار ضارة على أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن ما سيدعم نموها استمرار استقرار الاقتصاد الكلي؛ وارتفاع الصادرات الأفريقية في سياق نمو عالمي بطئ؛ واستمرار التحسن في الناتج الزراعي بافتراض استمرار ظروف الطقس الجيدة؛ والنمو المفعم بالنشاط لقطاعي السياحة والتعدين.

وفيما يختص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تفرد شمال أفريقيا بكونه منطقة دون إقليمية تظهر تقدما ملحوظا. وعلى الرغم من أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تظهر نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام ١٩٩٨، يظل تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطيئا، ولا سيما في مجال خفض الفقر بنسبة النصف وخفض معدل الوفيات النفاسية وزيادة معدل إكمال التعليم الابتدائي. وإجمالا، فإن معظم البلدان فيها ما زالت متخلفة ويلزم بذل جهود خاصة لضمان أن يصبح بإمكانها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

أولا – الأداء الإجمالي للنمو

١ – حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأفريقيا نموا بنسبة ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٤، وهو أعلى معدل نمو له طيلة عقد من الزمان تقريبا، فقد ارتفع من ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ (انظر الشكل أدناه). وقد دعم هذا التحسن ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بما فيها النفط، حيث نشأ هذا الارتفاع من النمو القوي للطلب العالمي. وعلاوة على ذلك، فقد ساهم في هذه النتيجة الإيجابية الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي، وتحسن الأداء الزراعي، وتحسن الوضع السياسي في العديد من البلدان، وزيادة الدعم من قبل المانحين في شكل معونة وتخفيف للديون. ويعكس الأداء الإيجابي للنمو في أفريقيا في عام ٢٠٠٤ نزعة مستمرة نحو الارتقاء، أصبحت واضحة منذ عام ١٩٩٨. وللأسف، فإن هذه النزعة لم تترجم حتى الآن إلى إيجاد للوظائف وخفض لمستوى الفقر.

الشكل ١

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

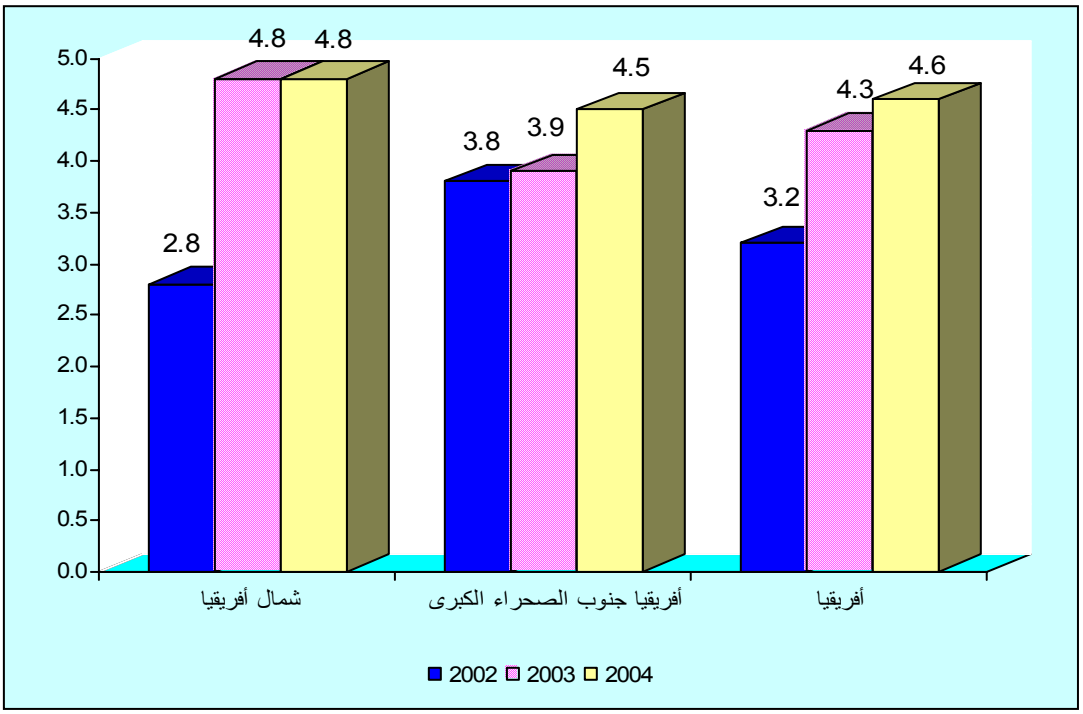

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

ألف – الأداء دون الإقليمي:

٢ – يعزى التزايد في النمو الاقتصادي في القارة الأفريقية بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ إلى تحسن في أداء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، خلافا لفترة عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حين تركزت زيادة النمو في شمال أفريقيا (انظر الشكل ١ أعلاه).

٣ – وشهد وسط أفريقيا أعلى معدل للنمو في عام ٢٠٠٤، يليه شرق أفريقيا وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا ثم أفريقيا الجنوبية (انظر الشكل ٢ أدناه). ولم يشهد انخفاضا في معدل النمو بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ سوى غرب أفريقيا حيث انخفض معدل النمو فيه من ٧ في المائة تقريبا إلى ٤ في المائة.

الشكل ٢

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي على المستوى دون الإقليمي في أفريقيا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

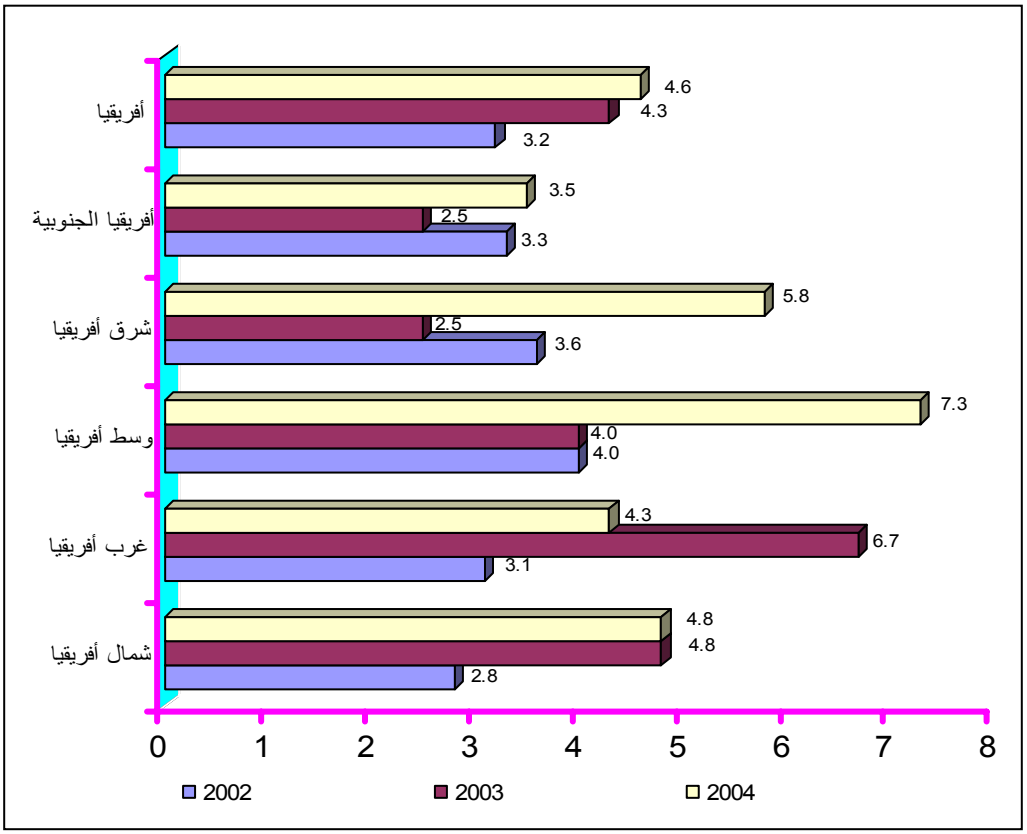

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

٤ - وقد ساهم في معدل النمو البطيء نسبيا في غرب أفريقيا انخفاض النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا من ١٠,٢ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٤,٦ في المائة عام ٢٠٠٤[(١)].

٥ - كما ساهم في الأداء الضعيف لغرب أفريقيا الأزمة السياسية القائمة حاليا في كوت ديفوار، التي أدت إلى سنة أخرى من بطء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (٠,٩ في المائة عام ٢٠٠٤). بالإضافة إلى ذلك، كان لغزو الجراد أثر خطير على القطاعات الزراعية لمالي والنيجر والسنغال، مما أسهم في انخفاض معدلات نموها نسبيا.

٦ - ومن ناحية أخرى، بلغ النمو في ست من بلدان غرب أفريقيا الـ (١٥) معدلا قدره ٥ في المائة أو أكثر، حيث تتصدر ليبريا هذه المجموعة بمعدل نمو حقيقي قدره ١٥ في المائة، تليها غامبيا (٦,٦ في المائة)، وسيراليون (٦,٦ في المائة)، ثم بوركينا فاسو (٥,٤ في المائة)، والرأس الأخضر (٥,٤ في المائة)، ثم غانا (٥,٣ في المائة).

٧ - أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تثبيت النمو في شمال ووسط أفريقيا. وفي غضون ذلك، استفاد شرق وغرب أفريقيا من الإنتاج الزراعي المتزايد الذي اقترن بارتفاع في أسعار السلع. وفي الجنوب الأفريقي ازداد النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤، بصفة رئيسية نتيجة للنمو المطرد لجنوب أفريقيا التي استفادت من الطلب العالمي والمحلي القوي الذي أحدثته، جزئيا، بيئة انخفاض معدل الفائدة لديها.

باء - أسرع البلدان نموا مقابل أبطأ البلدان نموا

١ - سجل النمو لعام ٢٠٠٤

٨ - كانت أسرع البلدان نموا في أفريقيا في عام ٢٠٠٤ هي تشاد وغينيا الاستوائية وليبريا وإثيوبيا وأنغولا وموزامبيق (انظر الشكل ٣ أدناه). والأداء القوي لليبيريا يجب أن يوضع ضمن سياقه. فلأن اقتصاد ليبريا أكثر حداثة، وناشئ بعد النزاع، نمت ليبريا من قاعدة منخفضة نسبيا من حيث الناتج. وعلاوة على ذلك، جرى دعم وتثبيت اقتصادها عن طريق معونة خارجية كبيرة دعما لجهودها لإعادة البناء. لذا، فربما تصبح صفة الاستدامة لهذا النمو أمرا مشكوكا فيه[(٢)].

٩ - وكانت الاقتصادات الأبطأ نموا في أفريقيا هي زمبابوي وسيشيل وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون (انظر الشكل ٣ أدناه). والأسباب التي أعاقت الأداء هي الجفاف والبيئة السياسية غير الملائمة (زمبابوي)؛ والاضطراب السياسي المستمر (كوت

ديفوار)؛ والانخفاض إنتاج النفط بسبب قلة الاستثمارات في تطوير الحقول الموجودة حاليا (غابون)[٣] برغم اكتشاف حقول نفط جديدة وارتفاع أسعار النفط.

الشكل ٣

البلدان العشرة الأعلى أداء والبلدان الخمسة الأدنى أداء في أفريقيا في عام ٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

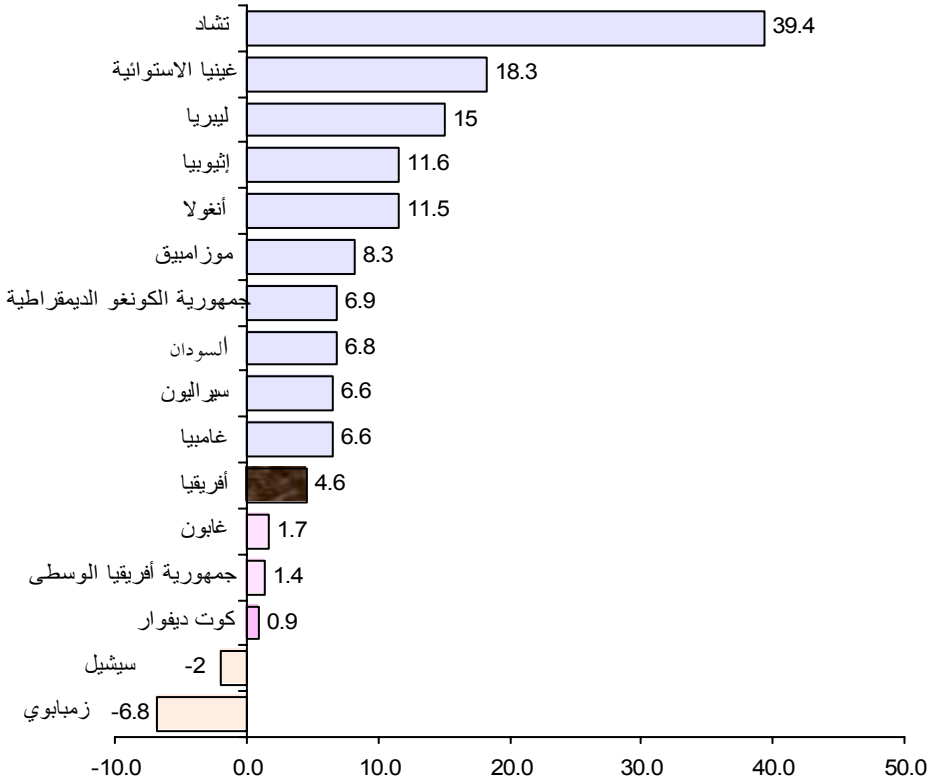

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

٢ - سجل النمو لنصف عقد من الزمان

١٠ - ولقياس ما إذا كان أداء النمو في عام ٢٠٠٤ يمثل الأداء المتوسط الأجل، يعرض الجدول ١ أدناه بيانات بأسرع وأبطأ البلدان نموا بناء على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤.

١١ - حافظت سبعة من البلدان العشرة الأعلى أداء في أفريقيا في عام ٢٠٠٤ على متوسط معدل نمو قدره ٥ في المائة أو أكثر أثناء الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤(انظر الجدول ١ أدناه). وحافظت غينيا الاستوائية وتشاد على معدلات نمو مكونة من رقمين، بينما كان لموزامبيق وأنغولا والسودان معدلات نمو تفوق ٦ في المائة خلال نفس الفترة. ومن بين البلدان العشرة الأعلى أداء في أفريقيا في عام ٢٠٠٤ فإن البلدان التي فشلت في المحافظة على متوسط معدل نمو يبلغ ٥ في المائة أو أكثر هي جمهورية الكونغو الديموقراطية وسيراليون وغامبيا فقط. وتعكس هذه النتيجة أوضاع ما بعد الصراع، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديموقراطية وسيراليون.

١٢ - ومن المثير للانتباه أن البلدان الأبطأ نموا في عام ٢٠٠٤ شهدت أيضا أدنى معدلات نمو خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤. والبلدان هي زمبابوي وسيشيل وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - ويستدل من ذلك أن أداء النمو في البلدان الأعلى والأدنى أداء ظل ثابتا إلى حد بعيد خلال نصف العقد الماضي. وفي الإجمال، فإن ١٤ من البلدان الأفريقية ظلت قادرة على إدامة نموها بنسبة ٥ في المائة أو أكثر منذ عام ١٩٩٩، وهو معدل يجعلها قريبة من الوفاء بمعدل الـ ٧ في المائة المقدر المطلوب لتحقيق الهدف الإنمائي رقم ١ للألفية، بشأن الحد من الفقر[٤]. ويوحي الاستنتاج الحالي أيضا بأن الأمر يتطلب دراسات أكثر تعمقا ومحددة بحسب البلد من أجل استكشاف التباين في الأداء عبر البلدان.

الجدول ١

البلدان الأفريقية المرتفعة النمو والمنخفضة النمو: ٢٠٠٠-٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

بلدان مرتفعة النمو[أ]	متوسط النمو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	بلدان منخفضة النمو[ب]	متوسط النمو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤
غينيا الاستوائية	٢٦,٠	الصومال	١,٨
تشاد	١٤,٩	جزر القمر	١,٧
موزامبيق	٩,٧	ملاوي	١,٦
أنغولا	٨,٠	كينيا	١,٦
السودان	٦,٨	غابون	١,٤
إثيوبيا	٥,٦	غينيا - بيساو	١,٣
رواندا	٥,٥	جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٣

بلدان مرتفعة النمو[أ]	متوسط النمو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤	بلدان منخفضة النمو[ب]	متوسط النمو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤
ليبيريا	٥,٣	كوت ديفوار	٠,٢
أوغندا	٥,٣	سيشيل	- ٠,١
بوركينا فاسو	٥,٣	زمبابوي	- ٧,٥
موريشيوس	٥,٢		
السنغال	٥,٢		
جمهورية تترانيا المتحدة	٥,٠		
بوتسوانا	٥,٠		

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

(أ) بلدان ذات متوسط نمو قدره ٥ في المائة أو أكثر (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

(ب) بلدان ذات متوسط نمو أقل من ٢ في المائة (٢٠٠٠-٢٠٠٤).

ثانيا - مصادر النمو الداخلية، ٢٠٠٤

١٤ - تشمل العوامل الداخلية التي تعلل سجل النمو في أفريقيا لعام ٢٠٠٤ ما يلي: الثبات المستمر للاقتصاد الكلي المبني على سياسة مالية ونقدية حكيمة؛ وتحسن رصيد الحساب الجاري بفضل ارتفاع أسعار السلع الأساسية (بما فيها زراعة المحاصيل النقدية)؛ والإيرادات من السياحة؛ وتحسن الاستقرار السياسي في العديد من البلدان الأفريقية.

ألف - ثبات الاقتصاد الكلي

انخفاض التضخم

١٥ - انخفض التضخم في أفريقيا، في المتوسط، من ١٠,٣ إلى ٨,٤ في المائة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وقد نتج هذا الاتجاه الإيجابي عن السياسات المالية والنقدية الحكيمة، ومواسم الحصاد الجيدة والمستقرة نسبيا، وفي بعض الحالات عن أسعار الصرف المرتفعة. ولكن وسطي هذا الاتجاه يخفي الاختلافات بين البلدان. فبينما انخفض التضخم في ٢٩ بلدا أفريقيا، ازداد في ٢٠ بلدا آخر. وقد شهد ١٢ بلدا أفريقيا تضخما مكونا من رقمين، بينما سجل بلد واحد، هو زمبابوي، تضخما من ثلاثة أرقام. وعلى النقيض من ذلك، شهدت تشاد انكماشا في التضخم برغم ارتفاع أسعار الطاقة[٥].

تخفيف حالات العجز المالي

١٦ - لقد انخفض العجز المالي في أفريقيا بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤؛ وسجل ٣٢ بلدا إما فوائض أو انخفاضا في عجزها المالي. ومن بين الـ ٣٢ بلدا، سجل ١٣ بلدا فوائض بينما شهد ١٩ بلدا انخفاضا في العجز المالي. وتركزت الفوائض المالية لدى الدول المنتجة للنفط؛ فـ ٨ من بين الـ ١٣ بلدا التي شهدت فوائض مالية هي دول منتجة للنفط.

١٧ - إن نجاح الاقتصادات الأفريقية ككل في تحسين موقفها المالي في عام ٢٠٠٤ يعزى إلى الإيرادات التي تولدت عن المكاسب السهلة الناتجة عن أسعار النفط وعن السياسات المالية الرشيدة. وبرغم التقدم على الجبهة المالية فإن التحديات ما زالت تواجه العديد من البلدان الأفريقية؛ فقد واجهت ١٠ بلدان في الواقع عجزا يتجاوز ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٦].

١٨ - نتج العجز إلى حد بعيد عن الزيادة في النفقات من أجل ما يلي: ضمان الأمن الغذائي (ملاوي)، وتمويل القطاع العام لتغطية متأخرات المرتبات (غينيا - بيساو)، ورفع الإنفاق الاجتماعي (موريشيوس)، وتمويل الانتخابات (مالاوي وزمبابوي)، وتمويل إعادة بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب (سيراليون وأنغولا).

باء - تحسن الحسابات الجارية

١٩ - شهد نصف البلدان الأفريقية (٢٦ من أصل ٥١ بلدا) تقريبا تحسنا في حساباتها الجارية، حيث تحركت من عجز قدره ٠,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض قدره ٠,٤ في المائة للقارة ككل.

٢٠ - كان الأداء الإيجابي للحسابات الجارية ناتجا عن النمو القوي للصادرات النفطية وغير النفطية وتحسن الوصول إلى السوق الذي يسرته مبادرات مثل ''قانون النمو والفرص في أفريقيا'' و ''قانون أي شيء ما عدا الأسلحة'' وهما قانونان سنتهما حكومة الولايات المتحدة. ونمت القيمة الإجمالية للصادرات إلى الولايات المتحدة من ٣٧ بلدا من البلدان المؤهلة بموجب قانون النمو والفرص في أفريقيا بنسبة ٣٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٤، إذ ارتفعت من ٢٤,٤ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. ولكن الشروط المصاحبة لترتيبات التجارة التفضيلية هذه، فيما يختص بأحكام بلد المنشأ والمعاملة التفضيلية المرتبطة بالوقت، أصبحت تحد من نمو التصدير. وعلاوة على ذلك، فإن انتهاء اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف يشكل تحديا لمنتجي النسيج والملابس الأفارقة حيث أنه يفتح السوق لمنافسة مكثفة، ولا سيما من البلدان ذات المقدرة التنافسية العالية مثل الصين وباكستان والهند. وبالفعل،

فإن إسهام صادرات النسيج والملابس في الحسابات الجارية للاقتصادات الأفريقية يمكن أن يتعرض للخطر نتيجة لتوقيف العمل باتفاق المنسوجات المتعددة الألياف.

٢١ - لقد نما إجمالي الصادرات بنسبة ٢٣,٥ في المائة نتيجة للزيادة في كل من الحجم (٨ في المائة) والسعر، مما يشير إلى التحسن في شروط التجارة. وقد نمت الواردات بمتوسط قدره ١٦,٩ في المائة، مما يعكس دخولا أعلى وارتفاعا في أسعار النفط والأغذية. وقد تحرك نمو الواردات في الدول المنتجة للنفط بفعل زيادة الاستثمار من أجل توسعة القدرة على إنتاج النفط. ولكن معظم البلدان (٨ من أصل ١٤ بلدا) التي شهدت فائضا في حساباتها الجارية هي من البلدان المنتجة للنفط.

جيم - نهضة السياحة

٢٢ - تصبح السياحة، وبخطى سريعة، مصدرا هاما لكسب القطع الأجنبي بأفريقيا. وقد بلغت الإيرادات من قطاع السياحة في عام ٢٠٠٣ (آخر سنة تتوافر عنها معلومات) ١٨,٦ بليون دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ١٩,٢ في المائة عن عام ٢٠٠٢. وتقدر الإيرادات الناتجة عن وصول كل سائح بـ ٥١٠ دولارات في عام ٢٠٠٣. وبينما يصل هذا المبلغ إلى حوالي نصف ما ينفقه السائح الواحد في الأمريكتين (١ ٠٢٩ دولارا)، فهو يمثل مصدرا هاما للدخل بالنسبة للاقتصادات الأفريقية. وبالطبع، فإن التكلفة المنخفضة للسياحة في أفريقيا، إذا ما جمعت مع البيئة المواتية وظروف الطقس المبهجة، فإنها ستصبح عاملا إيجابيا يجعل أفريقيا وجهة مفضلة للسياح.

ثالثا - مصادر النمو الخارجية، ٢٠٠٤

٢٣ - من بين العوامل الخارجية التي تعلل النمو الاقتصادي في أفريقيا لعام ٢٠٠٤ ما يلي: الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية[٧]، بالإضافة إلى الارتفاع في أسعار السلع الأساسية الناشئ عن زيادة الطلب العالمي. وبرغم أن ارتفاع أسعار النفط كان له الدور الرئيسي في النمو الحثيث في البلدان الأفريقية المنتجة للنفط، فإن مثل هذه التوجهات تشكل تهديدا للنمو في البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط.

ألف - النمو الاقتصادي العالمي القوي

٢٤ - لقد نما الاقتصاد العالمي بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٤، وهو أقوى معدل نمو خلال عقدين من الزمان. وكان النمو العالمي واسع الانتشار، ولكنه كان قويا على وجه الخصوص في الولايات المتحدة والصين اللتين شهدتا معدلات نمو قدرها ٤,٤ في المائة

و ٩ في المائة على التوالي. وكان النمو في الاتحاد الأوروبي بطيئا نسبيا وبمعدل ١,٨ في المائة، فقد حدث في ظل اليورو الذي ارتفعت قيمته مما أدى إلى تقليل الصادرات. ونظرا لأهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري لأفريقيا، فإن النمو البطيء نسبيا في الاتحاد الأوروبي ربما يكون قد أعاق أداء النمو الإجمالي في أفريقيا. ولكن النمو العالمي القوي عموما سهل النمو في البلدان النامية، بما فيها الاقتصادات الأفريقية، وذلك بزيادة الطلب العالمي على السلع الأساسية.

باء – ارتفاع أسعار السلع الأساسية

٢٥ – لقد كان ارتفاع أسعار السلع النفطية وغير النفطية حافزا لأداء النمو في أفريقيا. وارتفع الرقم القياسي للأسعار، معبرا عنه بدولار الولايات المتحدة، بنسبة ٢٦,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، وكان الحافز لذلك ارتفاع الطلب من آسيا، ولا سيما من الصين. والتغيرات في أسعار النفط مسؤولة عن معظم الزيادة في أسعار السلع الأساسية، بينما ساهمت الفلزات والمعادن والأسمدة بدرجة كبيرة في ارتفاع أسعار السلع الأساسية غير المتصلة بالطاقة. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت أسعار الكاكاو والبن والقطن وزيت الفول السوداني بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ بسبب زيادة العرض في السوق العالمية.

الشكل ٤

صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا في الفترة ١٩٩٠–٢٠٠٣

(ببلايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

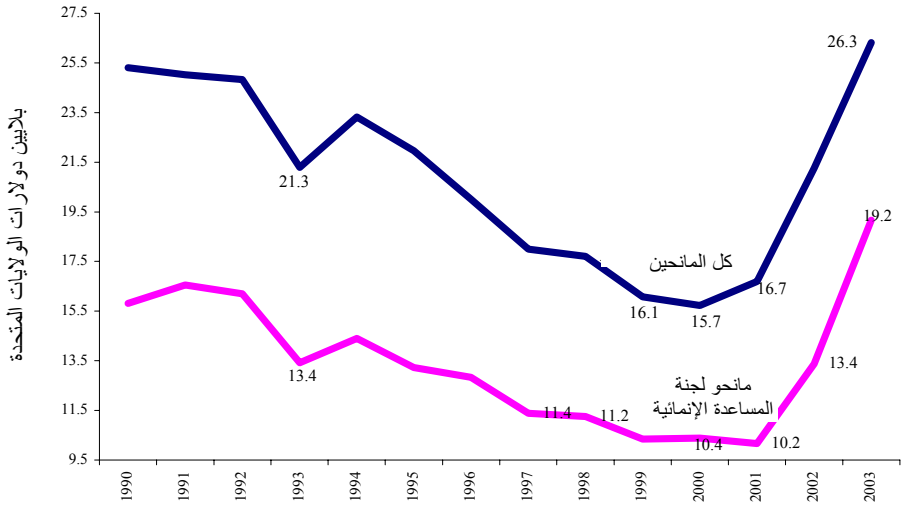

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

جيم – تزايد المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٦ – لقد انتعشت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا من مستوى منخفض بلغ ١٥,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى مستوى مرتفع جديد بلغ ٢٦,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٣ (انظر الشكل ٤ أعلاه). وكان العامل المحرك لهذا الانتعاش في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية عموما هو تخفيف الديون الذي تحقق من خلال مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

٢٧ – ويرجع الفضل في توفير الجزء الأكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية ككل، وكذلك في توفير حصة كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفريقيا، إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فقد قدمت البلدان الأعضاء في اللجنة في عام ٢٠٠٣ حوالي ٧٣ في المائة (١٩,٢ بليون دولار) من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية وأكثر من ٤١ في المائة من كل تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا. وبحساب الدخل القومي الإجمالي للفرد، قادت الدانمرك (٠,٩٤)، والنرويج (٠,٨٧)، وهولندا (٠,٨١)، والسويد (٠,٨٠)، ولكسمبرغ (٠,٧٨) الطريق في المنح أثناء الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣.

٢٨ – وبالتعبير المطلق، كان أكبر المستفيدين من المساعدات المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية خلال هذه الفترة مصر (١,١٧ بليون دولار)، وموزامبيق (٠,٩٦ بليون دولار)، وجمهورية تترانيا المتحدة (٠,٩١ بليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٠,٦٣ بليون دولار)، وإثيوبيا (٠,٥٧ بليون دولار). وتجدر ملاحظة أن معظم هذه الاقتصادات كانت تخضع لإصلاحات اقتصادية مستمرة.

دال – ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٩ – لا تزال أفريقيا تسجل تدفقات متزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر رغم الانخفاضات الأخيرة في هذه الاستثمارات عالمياً. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ١٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٣، ويتوقع أن ترتفع إلى ٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤.

٣٠ – تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا نحو التركز إقليمياً (شمال أفريقيا) وقطاعياً (في الصناعات الاستخراجية). فقد ذهب ثلثا جميع التدفقات إلى أفريقيا إلى شمال أفريقيا، حيث حبذت الاستثمارات البلدان الغنية بالنفط، بما في ذلك الجماهيرية العربية الليبية والسودان والمغرب الصديق للمستثمرين. أما في أفريقيا جنوب الصحراء فإن البلدان

المستفيدة المفضلة لدى الاستثمار الأجنبي المباشر هي: أنغولا ونيجيريا وغينيا الاستوائية وجنوب أفريقيا.

٣١ - وقد أخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاع الخدمات عموماً وقطاعات الكهرباء والجملة والمفرق الفرعية خصوصا بالارتفاع في السنوات الأخيرة، متحدية هيمنة الصناعة الاستخراجية. وعلى نحو خاص، تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة إلى قطاع الخدمات بخصخصة وتحرير هذا القطاع (مثلاً الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء والماء) والابتكارات التكنولوجية التي زادت من مدى الخدمات القابلة للتداول.

رابعاً - مجالات القلق

٣٢ - بغض النظر عن أداء النمو الملائم في عام ٢٠٠٤، يبقى الادخار والاستثمار منخفضين. وفي نفس الوقت، فإن تخفيض قيمة دولار الولايات المتحدة ساهم في ارتفاع قيمة عملات عدة بلدان أفريقية ويهدد بتقويض قدرتها الدولية على التنافس. وعلاوة على ذلك، فإن معدل النمو العالمي يتوقع أن ينخفض بنسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام، والسياسات المالية والنقدية المتشددة في الولايات المتحدة لمعالجة تدهور ميزانيتها والعجز الحالي في الحسابات، وبرود الاقتصاد الصيني. فالتباطؤ في النمو العالمي قد تكون له آثار معاكسة على البلدان الأفريقية.

ألف - خطر ارتفاع قيمة العملة

٣٣ - نتيجة للضعف المستمر في دولار الولايات المتحدة، شهد ٣٠ بلداً من البلدان الأفريقية ارتفاعا في قيمة عملاتها أمام الدولار في عام ٢٠٠٤. وقد أظهر الدولار الليبري أشد الارتفاعات في القيمة بين كل العملات الأفريقية بسبب التدفقات الوافدة المتزايدة من المانحين، والاستثمار الرأسمالي، والتدفقات الوافدة للتحويلات، والانخفاض في هروب رأس المال لأن البلد خرج من مرحلة الصراع.

٣٤ - وكانت العوامل الرئيسية وراء الأداء القوي لراند جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٤ ارتفاع أسعار الذهب والبلاتين، وضعف دولار الولايات المتحدة والتدني النسبي في أسعار الفائدة. كما أن عملات ثلاثة بلدان في أفريقيا الجنوبية (الدولار الناميبي واللوتي الليسوتي والليلانجيني السوازيلندي)، المثبتة بالمستوى نفسه مع الراند، قد عرفت ارتفاعاً سريعاً في قيمتها. كما كسب فرنك الجماعة المالية الأفريقية، المثبت باليورو، القوة أمام دولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤.

باء – ضعف الاستثمار المحلي

٣٥ – الاستثمار في أفريقيا منخفض عموماً. وهو لم يكد يتجاوز نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢[٨]. ولم تشهد سوى ١١ بلداً من أصل ٥٠ بلداً توافرت بيانات عنها، معدلات استثمار عالية، أي ما يزيد عن ٢٥ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢، مع كون أغلبية هذه البلدان من الدول المنتجة للنفط (انظر الشكل ٥ أدناه).

الشكل ٥

معدلات الاستثمار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

(نسبة مئوية)

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

جيم – انخفاض ادخار محلي

٣٦ – يعود انخفاض مستوى الاستثمار في أفريقيا إلى انخفاض معدل الادخار في هذه المنطقة. وكمتوسط، لدى أفريقيا معدل ادخار يصل إلى ٢١,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢. ولم يسجل سوى ١١ بلداً من أصل ٥٠ بلدا[٩] معدل ادخار أعلى من المتوسط في المنطقة، مما يوحي بأنه حتى المعدل المتوسط يهيمن عليه أداء عدد قليل من البلدان (انظر الشكل ٦ أدناه)[١٠]. ويعمق انخفاض مستوى الادخار المحلي اعتماد البلدان الأفريقية على المساعدة الخارجية ويجعل هذه البلدان عرضة لتقلبات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية.

الشكل ٦

معدلات الادخار بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢

(نسبة مئوية)

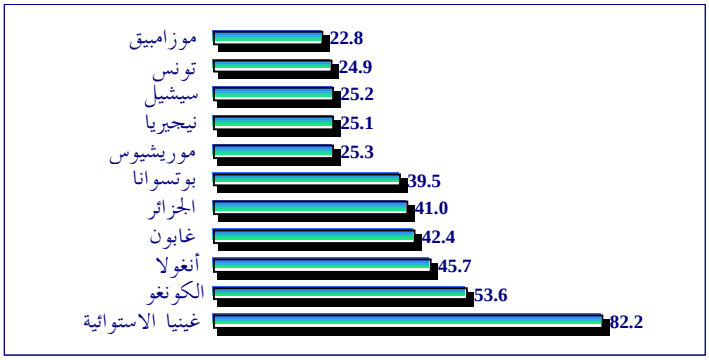

خامسا - توقعات النمو في عام ٢٠٠٥

٣٧ - يتوقع أن يصل النمو الاقتصادي الأفريقي إلى ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، صعوداً من ٤,٦ في المائة في عام ٢٠٠٤ (انظر الشكل ٧ أدناه). ويتوقع أن يكون الدافع وراء النمو هو التقدم في آفاق النمو لدى ٣٢ بلداً أفريقيا (بما في ذلك أكبر خمسة اقتصادات[١١] باستثناء نيجيريا). وسيتدعم النمو باستمرار ثبات الاقتصاد الكلي؛ وتزايد الصادرات الأفريقية ضمن سياق نمو عالمي قوي، وإن يكن أبطأ؛ واستمرار التحسن في الناتج الزراعي، على افتراض استمرار أحوال الطقس الجيدة؛ وحيوية النمو في القطاعين الفرعيين للسياحة والتعدين.

الشكل ٧

النمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي على المستوى دون الإقليمي في عام ٢٠٠٥

(نسبة مئوية)

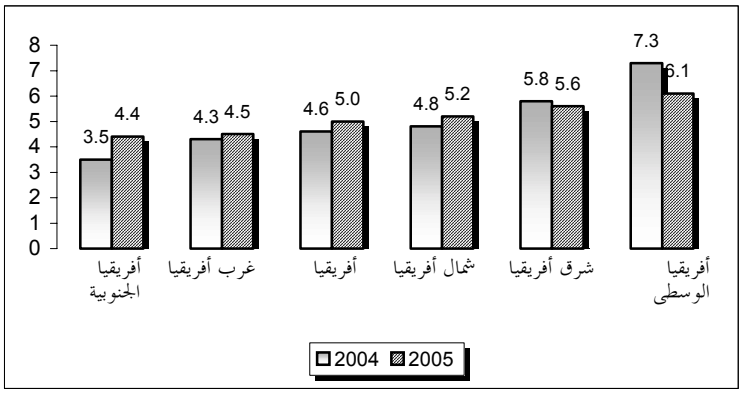

المصدر: التقرير الاقتصادي بشأن أفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

٣٨ - من المتوقع أن يكون وسط أفريقيا وشرق أفريقيا في الطليعة من عملية النمو في عام ٢٠٠٥، بينما يتوقع أن تنمو أفريقيا الجنوبية وغرب أفريقيا بأبطأ معدل (انظر الشكل ٧ أعلاه). ويتوقع، مع ذلك، أن يكون النمو في وسط وشرق أفريقيا أخفض في عام ٢٠٠٥ منه في عام ٢٠٠٤.

٣٩ - يتوقع أن يهبط النمو في وسط أفريقيا بسبب الانخفاض الحاد المتوقع في نمو تشاد من ٣٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٣ في المائة فقط في عام ٢٠٠٥. ويعود هذا إلى الانخفاض في أنشطة الإنشاءات في خط أنابيب نفط تشاد - الكاميرون. ويتوقع أن يبقى نمو الكاميرون دون تغيير بينما ينتظر أن يسبب انخفاض جديد لإنتاج النفط في غابون إبطاء نمو الاقتصاد إلى ٠,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، ينتظر أن يؤدي التوسع القوي في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة إلى تعزيز مستقبل النمو في الكونغو وسان تومي وبرينسيبي.

٤٠ - ورغم توقع هبوط مستوى النمو في شرق أفريقيا عما كان عليه في عام ٢٠٠٤، ينتظر أن يبقى النمو ثابتاً في عام ٢٠٠٥ بسبب زيادة الدعم من المانحين في أنحاء هذه المنطقة الفرعية؛ والحصاد الجيد (إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر)؛ والنمو القوي في السياحة (جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وكينيا)؛ والتدفقات المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر (أوغندا ومدغشقر)؛ الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي

(أوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية)؛ وتحسن الاستقرار السياسي (بوروندي وجزر القمر).

٤١ - ويتوقع أن يرتفع النمو في شمال أفريقيا في عام ٢٠٠٥ نتيجة لزيادة النمو الزراعي والمكاسب المستمرة من النفط. وتشمل العوامل الأخرى الاقتطاعات في الضرائب في مصر، التي يُنتظر أن تعزز الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص؛ ونمو السياحة القوي في المغرب وتونس؛ والمزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى قطاعات النفط في الجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا والسودان (إن ضُمن السلام)؛ والنمو القوي في الخدمات في تونس وموريتانيا. ويتوقع للسودان، بمساعدة من القدرة المتوسعة في قطاع النفط والتحسن في الوضع السياسي، أن يتوسع بأسرع معدل، ٨ في المائة، في عام ٢٠٠٥، وتليه الجزائر (٦,٦ في المائة)، وموريتانيا (٥,٤ في المائة) وتونس (٥,١ في المائة).

٤٢ - في غرب أفريقيا، يتوقع أن يطرأ تحسّن طفيف على أداء النمو في عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع لثمانية من ١٥ بلداً (بنين وبوركينا فاسو والرأس الأخضر والسنغال وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار ومالي) أن يتحسن أداء نموها عما كان عليه في عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع لليبريا مجدداً أن تقود هذه المنطقة دون الإقليمية بمعدل نمو يبلغ ١٥ في المائة. والعوامل الرئيسية وراء الارتفاع في النمو في غرب أفريقيا هي: النمو الزراعي المتوقع (بنين وتوغو والسنغال وسيراليون وغامبيا وغينيا ومالي)؛ وزيادة الدعم من المانحين (سيراليون وغينيا - بيساو وليبريا)؛ والتوسع في التعدين (بوركينا فاسو وسيراليون وغانا وغينيا ومالي)؛ وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل (الرأس الأخضر وليبريا)؛ والنمو في السياحة (الرأس الأخضر وغامبيا).

٤٣ - ويتوقع لأفريقيا الجنوبية أن تتوسع بمعدل أسرع بكثير من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ بالمقارنة مع معدل نموها الذي بلغ ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤. وينتظر أن يزداد النمو في جنوب أفريقيا من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ بسبب الطلب العالمي القوي المتوقع على منتجاتها، والنمو في السياحة وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والتوسع في الطلب المحلي استجابة لتدابير إعفاء ضريبي جديدة وبيئة يسود فيها معدل فائدة منخفض. وسوف تظل التطورات في قطاع النفط تؤثر في نشاط أنغولا الاقتصادي في عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، سيكون النمو في الخدمات في بوتسوانا وموريشيوس وناميبيا، والزيادة في أنشطة قطاع التعدين في بوتسوانا وزامبيا وموريشيوس وموزامبيق، والتوسع في القطاع الزراعي في زامبيا وموريشيوس وموزامبيق، والتطورات في السياحة في زامبيا وموريشيوس والدعم من المانحين في زامبيا، هي العوامل

الرئيسية التي تساهم في توسع نمو هذه المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠٠٥. أما النمو الاقتصادي في زمبابوي فيتوقع له مع ذلك أن يتقلص في عام ٢٠٠٥ (رغم أن ذلك سيكون بمعدل أخفض من عام ٢٠٠٤) بسبب استمرار وجود مناخ سياسي غير ملائم وضعف الأداء في كل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية.

سادسا – النمو والعمالة والفقر

٤٤ – نظرا لأهمية العمالة كمصدر للدخل بالنسبة للفقراء، فإن الزيادة في فرص العمالة يجب أن تعتبر عنصراً حاسماً في مبادرات الحد من الفقر. وعلاوة على ذلك، فالنمو الاقتصادي المستدام هو بمثابة الطريق نحو إيجاد وظائف ”لائقة“ بأجور تعلو عن حد الفقر.

٤٥ – ولسوء الحظ، وبينما لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا جنوب الصحراء يتجه نحو الارتفاع منذ عام ١٩٩٨، بقي نمو العمالة دون تغيير (انظر الشكل ٨ أدناه). وهذه الاتجاهات توحي بأن النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء لم يكن نمواً كثيفاً بما يكفي في مجال العمالة.

الشكل ٨

النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ونمو العمالة في أفريقيا جنوب الصحراء

(نسبة مئوية)

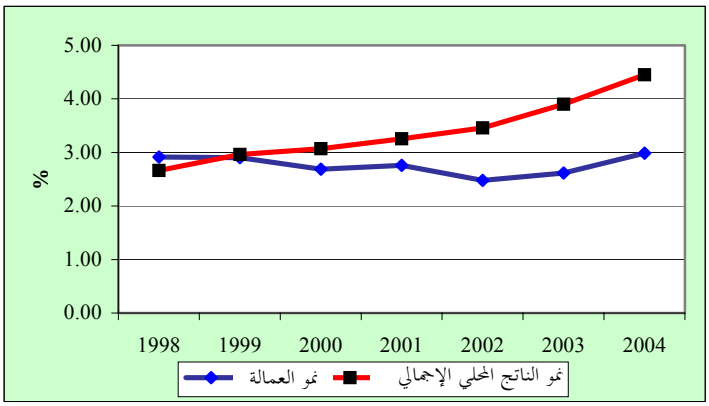

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا، ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

ألف – اتجاهات الفقر

٤٦ – في عام ٢٠٠٣، عانت أفريقيا جنوب الصحراء من أعلى معدل للفقر، بينما شهد شمال أفريقيا والشرق الأوسط أدنى معدل (انظر الشكل ٩ أدناه). وعلاوة على ذلك، فإن معدل الفقر انخفض إلى حد كبير بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣ في كل المناطق، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء، حيث زاد المعدل بالفعل زيادة طفيفة[١٢]. وبالإضافة إلى ذلك، كانت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الوحيدة التي ازدادت فيها نسبة ''الفقراء العاملين'' خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣ (انظر الجدول ٢ أدناه). وهذا الاستنتاج يمكن شرحه على وجه الاحتمال بأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء خلال هذه الفترة لم يكد يكفي لاستيعاب النمو السكاني[١٣].

الشكل ٩

معدل الفقر في مناطق مختارة مقيسا بعدد الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة

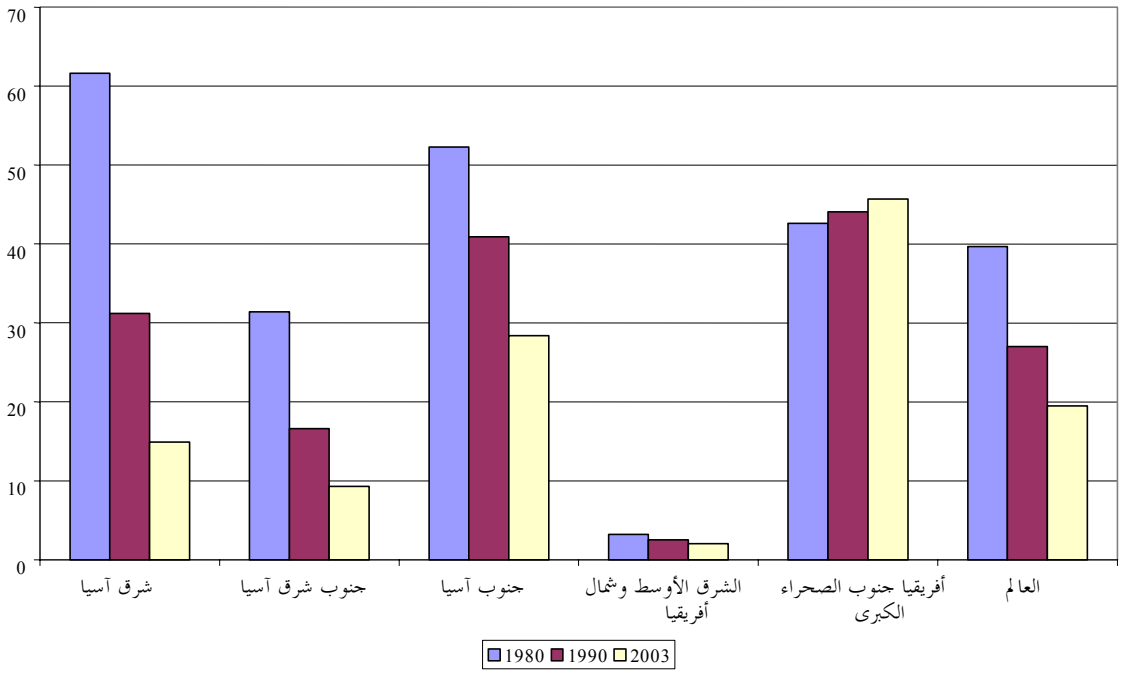

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

الجدول ٢

حصة العمال الفقراء من مجموع العمالة، مناطق مختارة

(بدولارات الولايات المتحدة)

	العيش في فقر بدخل يومي يقل عن دولار واحد			العيش في فقر بدخل يومي يقل عن دولارين في اليوم		
	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٣
شرق آسيا	٧١,١	٣٥,٩	١٧,٠	٩٢,٠	٧٩,١	٤٩,٢
جنوب شرق آسيا	٣٧,٦	١٩,٩	١١,٣	٧٣,٤	٦٩,١	٥٨,٨
جنوب آسيا	٦٤,٧	٥٣,٠	٣٨,١	٩٥,٥	٩٣,١	٨٧,٥
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٥,٠	٣,٩	٢,٩	٤٠,٣	٣٣,٩	٣٠,٤
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٣,٤	٥٥,٨	٥٥,٨	٨٥,٥	٨٩,١	٨٩,٠
العالم	٤٠,٣	٢٧,٥	١٩,٧	٥٩,٨	٥٧,٢	٤٩,٧

المصدر: التقرير الاقتصادي لأفريقيا لعام ٢٠٠٥ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

سابعا – التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٤٧ – يثير الأداء غير المرضي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق بإيجاد فرص للعمل والحد من الفقر الانشغال حيال التقدم الذي أحرزته المنطقة دون الإقليمية في بلوغ الغايات الكلية للأهداف الإنمائية للألفية،[١٤] التي لجميعها عمليا علاقة بالأوضاع الاجتماعية. وكان الأداء الكلي لبلدان المنطقة خلال الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠٠٠، من حيث تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مخيبا للآمال (انظر الجدول ٣ أدناه)[١٥]. وكان الأداء المتعلق بتخفيض الفقر بمقدار النصف، وتخفيض وفيات الأمهات، وزيادة معدل إتمام الدراسة الابتدائية، ضعيفا بصورة خاصة رغم أنه أحرز على ما يبدو تقدم كبير في بلوغ الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعليم، وكذلك في التمكين من الحصول على مصادر مياه محسنة.

الجدول ٣

التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الهدف الإنمائي للألفية	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٥ (الغاية)
الهدف ١: الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد (تعادل القوة الشرائية) (النسبة المئوية من السكان)	٤٥	٤٦	٢٢
الهدف ٢: معدل إتمام التعليم الابتدائي (النسبة المئوية من الفئة العمرية المعنية)	٥٧	٥٥	١٠٠
الهدف ٣ (أ): تعزيز المساواة بين الجنسين: التعليم الابتدائي	٠,٨٢	٠,٨٧	١
الهدف ٣ (ب): تعزيز المساواة بين الجنسين: التعليم الثانوي	٠,٧٥	٠,٨٢	١
الهدف ٤: معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود)	١٨٧	١٧٤	٦٢
الهدف ٥: معدل الوفيات النفاسية (لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حي)	٩٢٠[أ]	٩١٧	٢٣٠[أ]
الهدف ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز: والملاريا وغيرها من الأمراض:	–	–	–
فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز- في عام ٢٠٠١، بلغ معدل الانتشار في صفوف الشباب ١٣ في المائة لدى الرجال و٦ في المائة لدى النساء			
الملاريا- لم تستخدم الناموسيات الوقائية إلا في ٧ من أصل ٢٧ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تزيد فيها حالات الإصابة على ٥ في المائة			
داء السل- انتشار المرض بنسبة ٣٥٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠١.			
الهدف ٧ (أ): الحصول على مصدر مياه محسن (النسبة المئوية من السكان)	٥٤[أ]	٥٨	٧٧
الهدف ٧ (ب): الحصول على خدمات صرف صحي محسَّن (النسبة المئوية من السكان)	٥٥[أ]	٥٤	٧٧
الهدف ٨ (أ): تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة)	في انخفاض	زيادة حتى نسبة ٠,٣ في المائة[ب] في عام ٢٠٠٣	٠,٧ في المائة حسب ما اتفق عليه في مونتيري
الهدف ٨ (ب): القدرة على تحمل الديون	غير منطبق	يبلغ عدد البلدان الأفريقية التي بلغت نقطة الإنجاز حاليا (٢٠٠٤) ١٢ بلدا	–

المصدر: www.developmentgoals.org؛ (أ) قاعدة بيانات الأمم المتحدة و(ب) لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٤٨ - يخفي الأداء المريع على الصعيد الإقليمي الفروق على المستويين دون الإقليمي والقطري. فشمال أفريقيا، على سبيل المثال، اختُصت بالتنويه كمنطقة دون إقليمية تحرز تقدما ملحوظا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (انظر الجدول ٤ أدناه). ومن الجدير بالإشارة أيضا أنه من المتوقع أن تحقق عدة بلدان الأهداف جميعها. غير أن الأغلبية ما زالت متخلفة عن الركب، وتدعو الحاجة إلى بذل جهود خاصة لكفالة تمكنها من تحقيق تلك الأهداف.

الجدول ٤

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا: الأداء القطري ودون الإقليمي

الأهداف	البلدان التي من المرجح أن تحقق الغايات
الغاية ١ **القضاء على الفقر المدقع والجوع**	**الفقر**: بوركينا فاسو، ليسوتو، بوتسوانا، الكاميرون، جنوب أفريقيا، موريشيوس، أوغندا، غانا، بلدان شمال أفريقيا. **سوء تغذية الأطفال**: بوتسوانا، تشاد، غامبيا، موريتانيا، مصر، السودان، تونس. **نقص التغذية العام**: غانا، ملاوي، أنغولا، بلدان شمال أفريقيا
الهدف ٢ **تعميم التعليم الابتدائي**	**كل من القيد الصافي ومعدل إتمام التعليم الابتدائي**: الجزائر، مصر، تونس، بوتسوانا، الرأس الأخضر، سيشيل، توغو، زمبابوي، موريشيوس، ناميبيا، جنوب أفريقيا، غابون، رواندا، سان تومي وبرنسيبي
الهدف ٣ **تخفيض وفيات الأطفال**	موريشيوس، سيشيل، الرأس الأخضر، بلدان شمال أفريقيا
الهدف ٥ **تخفيض الوفيات النفاسية**	بلدان شمال أفريقيا، بوتسوانا، الرأس الأخضر، غامبيا، موريشيوس
الهدف ٦ **مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض**	**فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز**: بوتسوانا، زمبابوي، أوغندا. الملاريا: غامبيا، غينيا - بيساو، جزر القمر، بنن، رواندا، أفريقيا الوسطى، الكاميرون، كينيا **داء السل**: جنوب أفريقيا، سوازيلند، زامبيا، أنغولا، غابون، غامبيا، مدغشقر، بلدان شمال أفريقيا في الحالات الثلاث جميعها (فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والملاريا وداء السل)
الهدف ٧ **كفالة الاستدامة البيئية**	**التنمية المستدامة (في مجال الغابات)**: بلدان شمال أفريقيا، سوازيلند، غامبيا، الرأس الأخضر. **الحصول على مياه شرب مأمونة (في الأرياف)**: مصر، موريشيوس، الجزائر، بوتسوانا، بوروندي، ملاوي، جنوب أفريقيا، جمهورية تترانيا المتحدة، غانا، غامبيا، ناميبيا. **الحصول على الصرف الصحي (في الحضر)**: الجماهيرية العربية الليبية، المغرب، مصر، تونس، الجزائر، غانا، موريشيوس

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وآفاقه، ٢٠٠٥.

ثامنا – استنتاج وتوصيات بشأن السياسة العامة

٤٩ – يعد أداء البلدان الأفريقية على المستوى القطري فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مدعاة للقلق المتواصل الذي لا يصل مع ذلك إلى درجة اليأس. فأداء أفريقيا الإيجابي من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنوات الأخيرة يعد تطورا مشجعا، لاسيما إذا وُضعت مستويات النمو المتدنية تاريخيا في الاعتبار.

٥٠ – لكن تحقيق نمو مستدام في أفريقيا سيتطلب تدخلات في مجال السياسة العامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فعلى الصعيد الاقتصادي، ينبغي إيلاء الأولوية لما يلي:

(أ) التقليل إلى أقصى حد من التبعية للتقلبات المناخية، عن طريق تحول زراعي؛

(ب) تقليص التعرض لصدمات أسعار السلع الأساسية عبر تنويع الصادرات؛

(ج) توطيد استقرار الاقتصاد الكلي من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية حذرة تقوم على كفاءة نظم تتبع النفقات وكفاءة القطاع العام؛

(د) حشد المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات، بطرق في جملتها استقرار الاقتصاد الكلي واتخاذ تدابير لتوسيع الأسواق المالية وأسواق رؤوس الأموال؛

(هـ) الزيادة إلى أقصى حد من فرص العمل عن طريق التقليل إلى أقصى حد من القيود التي تعيق استثمارات القطاع الخاص ونموه (على سبيل المثال، الاستثمارات العامة التكميلية في مجالي الطرق والمنافع العامة وتقليص الإجراءات البيروقراطية إلى أقصى حد)؛ وعن طريق تنفيذ سياسات للعمالة تقلص أوجه التفاوت بين الجنسين من حيث الحصول على الفرص الاقتصادية؛

(و) التقليل إلى أقصى حد من عدم القدرة على التنبؤ بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق التفاوض لتحقيق مزيد من التنسيق بين الجهات المانحة والتزامها بتبسيط طرائق تسليم المعونة و، عند الاقتضاء، كفالة بذل البلدان الأفريقية مزيدا من الجهود لبلوغ النقاط المرجعية التي اتفقت عليها مع الجهات المانحة؛

(ز) الإسراع بجهود التعاون الإقليمي لتطويع القوى العالمية بفعالية من أجل تحقيق التنمية.

٥١ – وينبغي أن تهتدي التدخلات في القطاع الاجتماعي بالهدف المتمثل في تحسين رأس المال الصحي والبشري للمواطنين. ويمكن أن يتحقق ذلك بالطرق التالية:

(أ) الزيادة إلى أقصى حد من فرص حصول الفقراء على خدمات النظم الصحية من حيث القدرة على الوصول إلى أماكن وجودها وعلى تحمل تكاليفها المالية، من خلال استثمارات فعالة من حيث التكلفة في الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك تصميم شبكات أمان اجتماعي مستدامة ماليا؛

(ب) معالجة الآثار السلبية للأمراض الخطيرة مثل الملاريا، وعلى وجه الخصوص وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز فضلا عن تلبية احتياجات الأشخاص المصابين بهما؛

(ج) الاستثمار في التعليم وكفالة إيلاء الأهمية لرأس المال البشري (الذي يكتسب إما من خلال التعليم النظامي أو التدريب على مهارات معينة) ذي الصلة بمكان العمل ووضع سياسات فعالة للمحافظة على رأس المال البشري وعكس اتجاه هجرة الأدمغة؛

(د) معالجة المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية من أجل تخفيض الوفيات النفاسية.

٥٢ - وعلى المستوى السياسي، ينبغي أن تكون الأهداف الأساسية ما يلي:

(أ) تحقيق السلام والأمن من خلال بلورة عمليات ومؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية، بما في ذلك احترام سيادة القانون وحقوق المواطنين وحرياتهم؛ وتمكين الأغلبية من الحكم مع احترام حقوق الأقليات في الوقت نفسه؛

(ب) سن أحكام خاصة بأقل البلدان نموا وباقتصادات البلدان الخارجة من صراعات؛

(ج) الوصول بالشراكات العالمية إلى المستوى الأمثل لتمكين الجميع من التنافس على قدم المساواة في المجال التجاري؛ فضلا عن إنماء القدرة على تطوير الهياكل الأساسية وإدارتها بفعالية، والمحافظة على تلك القدرة.

الحواشي

(١) يجب إيلاء اهتمام خاص لنيجيريا، التي لها حصة الأسد من اقتصاد غرب أفريقيا. إذ ينبغي وضع التدهور الحاد في نمو ناتجها المحلي الإجمالي ما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ في سياقه، بالنظر إلى أنه يمثل عودة إلى اتجاه في النمو كان قد توقف بتدهور إنتاج النفط في عام ٢٠٠٢، بسبب المظاهرات الأهلية التي شهدتها دلتا النيجر الغنية بالنفط. وهبط نمو الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا في قطاع النفط من ١,٤ في المائة إلى ناقص ١١,٦ في المائة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ (التقرير القطري لصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٥). لذلك، يمثل معدل النمو المسجل في عام ٢٠٠٣، وهو ١٠,٢ في المائة، ارتفاعا بالقياس إلى قاعدة متدنية على غير العادة في عام ٢٠٠٢.

(٢) استفاد النمو المرتفع في تشاد وغينيا الاستوائية وأنغولا أيضا من ارتفاع أسعار النفط، في حين أن بناء أنبوب النفط بين تشاد والكاميرون زاد إلى حد كبير من الارتفاع الهائل لمعدل النمو في تشاد. ومن شأن هذا الأنبوب أن يساعد أيضا على مواصلة دعم نمو تشاد في المستقبل بتيسير بيعه النفط في الأسواق الدولية.

(٣) كان إنتاج النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤ أدنى بنسبة ٢ في المائة من المستوى المتحقق في عام ٢٠٠٣. وغابون بصدد الاستثمار لتحسين حقول النفط القائمة من أجل الاستفادة من أسعار النفط الجيدة (التقرير القطري رقم ٣/٠٥ لصندوق النقد الدولي).

(٤) لحسن الحظ، بإمكان البلدان، إذا تم توزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا من المتوسط الحالي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن تحقق الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية بنسبة نمو أقل من نسبة ٧ في المائة المقدرة، بالنظر إلى أن الحد من الفقر سيكون أكثر استجابة للنمو (فوسو، أ. ك. "Inequality and the Growth-Poverty Nexus: Evidence from sub-Saharan Africa" (عدم المساواة والصلة بين النمو والفقر: أدلة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، وهي ورقة مقدمة في مؤتمر عقده مركز دراسة الاقتصادات الأفريقية عن موضوع " Understanding Poverty and Growth in sub-Saharan Africa " (فهم الفقر والنمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، جامعة أكسفورد، آذار/مارس ٢٠٠٢).

(٥) نتج الانكماش عما يلي: زيادة الإمدادات الغذائية من ترحيلات العام السابق وضعف الطلب المحلي الذي يعزى جزئيا إلى انكماش الإنفاق الحكومي. ووقع هذا الانكماش نتيجة لهبوط الإيرادات غير النفطية وتسلم إيرادات النفط في وقت متأخر بسبب تأخيرات في وضع صيغة نهائية للترتيبات المؤسسية المتعلقة بإدارة إيرادات النفط.

(٦) سان تومي وبرينسيبي (١٧,٢ في المائة)، غينيا - بيساو (١٤,٧ في المائة)، ملاوي (١٢,٧ في المائة)، زمبابوي (٩,٧ في المائة)، مصر (٧,٥ في المائة)، سوازيلند (٦,٦ في المائة)، المغرب (٥,٩ في المائة)، سيراليون (٥,٩ في المائة)، موريشيوس (٥,٥ في المائة)، وأنغولا (٥,٤ في المائة).

(٧) استنادا إلى آخر البيانات المتوافرة عن المساعدة الإنمائية الرسمية (٢٠٠٣).

(٨) هذه أحدث فترة تتوافر بيانات موثوقة بشأنها.

(٩) هذه بلدان تتوافر بيانات بشأنها حاليا.

(١٠) تجدر الإشارة مع ذلك إلى أنه إذا كانت معدلات الاستثمار المرتفعة (أي التي تبلغ ٢٥ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي) ذات أهمية حاسمة بالنسبة للنمو، فهي غير كافية. فرغم ارتفاع معدلات الاستثمار في الجزائر وغابون وسيشيل خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ على سبيل

المثال، كان متوسط معدلات النمو في هذه البلدان أقل من ٥ في المائة خلال الفترة نفسها. وهذا يبرز ضرورة دراسة العوامل التي يختص بها كل بلد وتقوم عليها الإنتاجية.

(١١) جنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر والجزائر والمغرب.

(١٢) كان معدل الفقر في شمال أفريقيا والشرق الأوسط متدنيا أصلا في الثمانينات، غير أنه استمر في الانخفاض شيئا ما في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٣.

(١٣) بلغ متوسط نصيب الفرد من نمو الناتج المحلي الإجمالي ناقص ٠,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٣، بالمقارنة، على سبيل المثال، مع متوسط بلغ ٢ في المائة في شمال أفريقيا.

(١٤) تسير شمال أفريقيا ككل على الطريق المرسوم نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريبا (انظر الجدول ٤ أدناه).

(١٥) آخر سنة تتوافر بيانات موثوقة بشأنها هي سنة ٢٠٠٠.